Document:	REPL.IX/2/INF.2/Rev.1
Date:	7 July 2011
Distribution:	Public
Original:	English

A

تمكين السكان الريفيين الفقراء
من التغلب على الفقر

موجز من رئيس هيئة المشاورات

مذكرة إلى السادة أعضاء هيئة المشاورات

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Gary Howe
رئيس أمانة تجديد الموارد
رقم الهاتف: 2262 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: g.howe@ifad.org

نشر الوثائق:

Deirdre McGrenra
الموظفة المسؤولة عن شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb_office@ifad.org

هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد التاسع لموارد الصندوق– الدورة الثانية
روما، 13–14 يونيو/حزيران 2011

للعلم

موجز من رئيس هيئة المشاورات

1- اجتمع أعضاء هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد التاسع لموارد الصندوق وإدارة الصندوق والموظفون والمراقبون في روما بإيطاليا يومي 13 و14 يونيو/حزيران 2011 في الدورة الثانية لهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد التاسع. وتم استعراض الوثائق التالية التي أعدتها إدارة الصندوق: رؤية الصندوق الاستراتيجية حتى عام 2015؛ ونموذج عمل الصندوق في فترة التجديد التاسع؛ وبرنامج القروض والمِنح في فترة التجديد التاسع لموارد الصندوق؛ ومتطلبات وطرائق التمويل في فترة التجديد التاسع لموارد الصندوق؛ ومشروع قرار بشأن التجديد التاسع لموارد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. ورحب رئيس الصندوق بالمشاركين ووجه شكره إلى الأعضاء على دعمهم المتواصل، وأعرب عن ثقته في النتائج المثمرة لعملية المشاورات.

2- وأثنى الأعضاء على الإدارة لجودة الوثائق المعروضة على هيئة المشاورات وإيجازها وحُسن توقيت تقديمها. وأكد الأعضاء بقوة أهمية الاستثمار في الأمن الغذائي والدور المهم لتنمية زراعة الحيازات الصغيرة في ذلك السياق، وأعربوا عن تأييدهم الواسع للرسائل الرئيسية المنبثقة عن وثيقتي الرؤية الاستراتيجية ونموذج العمل، وتوصلوا إلى فهم راسخ للمعايير التي يستند إليها الإطار المالي للصندوق. وتم الاتفاق على أن تقوم الإدارة بعرض وثيقة فيما بين الدورات توضح فيها المسائل التي أثارها الأعضاء بشأن الوثيقة المالية.

ألف –رؤية الصندوق الاستراتيجية حتى عام 2015 ونموذج عمل الصندوق في فترة التجديد التاسع

3- بالإضافة إلى المقدمتين اللتين عرضتهما إدارة الصندوق عن وثيقتي الرؤية الاستراتيجية ونموذج العمل، قام مكتب التقييم المستقل في الصندوق بإلقاء نظرة عامة على استنتاجات عمليات التقييم المؤسسية وعمليات تقييم المشروعات التي أُجريت مؤخراً بعنوان "الإدارة من أجل تحقيق الأثر وتحسين الأداء منذ التجديد الثامن لموارد الصندوق". وبالنظر إلى العلاقة بين تعليقات الأعضاء على وثيقة الرؤية الاستراتيجية ووثيقة نموذج العمل والعرض الذي قدمه مكتب التقييم في الصندوق فقد تم الجمع بين موجز المناقشات التي دارت حولها.

4- وأعرب الأعضاء عن تأييدهم القوي للرؤية الاستراتيجية المقترحة للصندوق ومبادئ الانخراط معربين عن اعترافهم بالمهمة الفريدة للصندوق وميزته النسبية في دفع تنمية زراعة الحيازات الصغيرة وحثوا الصندوق على المضي إلى النهاية في سياساته بشأن الاستهداف لصالح الفقراء. ومن بين ما رحَّب به الأعضاء زيادة التركيز على التغذية، وتغيُّر المناخ، والمساواة بين الجنسين، والشراكات. وقدم الأعضاء أيضا تعليقات واقتراحات بشأن مجموعة كبيرة من المواضيع والقضايا. وأشارت إدارة الصندوق إلى أن الكثير من القضايا المطروحة يرتبط بالالتزامات التي جرى التعهد بها في إطار التجديد الثامن لموارد الصندوق وأنه قد تم قطع شوط مهم في معالجتها من خلال مجموعة من وثائق السياسات التي نوقشت مع المجلس التنفيذي.

5- وأكدت إدارة الصندوق مُجدداً للأعضاء أن مسألة التغذية ستعالج في إطار من التكامل مع جدول أعمالها بشأن الأمن الغذائي، وأنها ستستفيد في ذلك من التعاون المتزايد مع نظام الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية، من بين هيئات أخرى، لتعزيز التقدم التكنولوجي في مجال التغذية وللاستفادة منه.

واعترف الأعضاء بأن الاستراتيجية التي وضعها الصندوق مؤخراً بشأن تغيُّر المناخ تمثل خطوة مهمة على طريق تعزيز أداء الصندوق، ودعوا إلى الاهتمام ببذل جهود فعالة لتعميم الاستراتيجية في كل العمليات الجديدة والجارية. وفيما يتعلق بتعزيز الأداء في مجال المساواة بين الجنسين، أحاط الأعضاء علماً بالتقييم المؤسسي الأخير الذي أجراه مكتب التقييم المستقل في الصندوق بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وما تقوم به الإدارة حالياً لوضع سياسة واستراتيجية جديدة بشأن التمايز بين الجنسين لعرضها على المجلس التنفيذي في عام 2011 كجزء من التزامات التجديد الثامن لموارد الصندوق.

6- وأكد الأعضاء أهمية قيام الصندوق بتوسيع وتعميق تعاونه مع الشركاء المعنيين، وبخاصة أصحاب المصلحة داخل البلدان من أجل تعزيز القدرات والملكية المحلية، وتشجيع الانخراط بقوة أكبر مع القطاع الخاص. وسلط الأعضاء الضوء على أن الشراكات، إلى جانب تعزيز تحليل السياسات واستقطاب التأييد، وإدارة المعرفة والابتكار، حاسمة لتحقيق جدول أعمال الصندوق بشأن توسيع النطاق. وتحقيقاً لهذه الغاية تعهدت إدارة الصندوق بمواصلة تعزيز قدرة الصندوق على التحليل والحوار في مجال السياسات وما يرتبط بذلك أيضا من قدرة على إدارة المعرفة والابتكار.

7- وشجَّع الأعضاء إدارة الصندوق على مواصلة الجهود لتعزيز التعاون والتنسيق مع الشركاء الدوليين المعنيين بالعمل في مجال التنمية الريفية والزراعية، لا سيما منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي من أجل كفالة زيادة التآزر في تنفيذ برامج الصندوق وشركائه لتحقيق أثر أوسع وأكثر فعالية على جهود الحد من الفقر وتحقيق الأمن الغذائي والتغذوي. واقترح الأعضاء في هذا السياق أن تقوم إدارة الصندوق باستعراض وتحديد دور الصندوق في الهيكل الإنمائي الجديد. وسلط الأعضاء الضوء على الحاجة إلى تحسين مؤشرات أداء الشراكات وطلبوا من إدارة الصندوق تحديد مؤشرات إضافية إلى جانب التمويل المشترك. وأكدت إدارة الصندوق أن هذه الجوانب ستجري معالجتها في استراتيجية الشراكة التي تقوم بوضعها حالياً لعرضها على المجلس التنفيذي للموافقة عليها في عام 2011 كجزء من التزامات التجديد الثامن لموارد الصندوق.

8- وبناءً على طلب الأعضاء، تناولت إدارة الصندوق بالتفصيل نهجها الذي تزمع السير عليه في زيادة الانخراط مع القطاع الخاص. وانطلاقاً من أهداف الارتقاء بأصحاب الحيازات الصغيرة من الكفاف نحو مستويات أعلى من التنمية الاقتصادية وزيادة فرص العمل في المناطق الريفية وتحسين ربط الاقتصادات الريفية بالنمو الاقتصادي الأوسع على المستوى الوطني، سينصب تركيز الصندوق على ضمان وصول أصحاب الحيازات الصغيرة وفقراء الريف إلى الأسواق وسلاسل القيمة. وفي هذا الصدد، حث الأعضاء إدارة الصندوق على دمج أنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بصورة منهجية أكبر في عمليات الصندوق باعتبارها السبيل إلى تحسين إنتاجية الحيازات الصغيرة وتحفيز استثمارات القطاع الخاص وتهيئة فرص جديدة للعمل التجاري في المناطق الريفية. وأكدت إدارة الصندوق للأعضاء أنها ستواصل وضع التفاصيل المتعلقة بنهج الصندوق في الانخراط مع القطاع الخاص من خلال استراتيجية معدَّلة ستقوم إدارة الصندوق بوضعها بشأن الانخراط مع القطاع الخاص وستعرضها على المجلس التنفيذي للموافقة عليها في عام 2011 كجزء من التزامات التجديد الثامن لموارد الصندوق. وسوف تستفيد الاستراتيجية من التقييم الذي أجراه مؤخراً مكتب التقييم لاستراتيجية الصندوق الحالية بشأن تنمية القطاع الخاص وإرساء الشراكات.

9- وأثنى الأعضاء على إدارة الصندوق لما أحرزته من تقدم في تعزيز نموذج عمل الصندوق، لا سيما تركيز نتائجه وتشديدها على القيادة والملكية القطرية، ورحَّب الأعضاء بالمقترحات المقدمة بشأن تعزيز ذلك النموذج خلال فترة التجديد التاسع. اقترح الأعضاء في هذا السياق ضرورة توجيه أولوية عليا للمجالات التالية في أثناء فترة التجديد التاسع: توسيع النطاق، وكفاءة المشروع، والكفاءة المؤسسية، واللامركزية على المستوى القطري مع تفويض كافٍ بالسلطات، والقدرة الوطنية على الرصد والتقييم. وبالإضافة إلى ذلك شدَّد الأعضاء بقوة على الحاجة إلى مواءمة نموذج عمل الصندوق ونهجه في الحضور القطري مع الظروف والمتطلبات الخاصة السائدة في الدول الهشة نظراً لما تواجهه تلك البلدان من تحديات كبرى في تحقيق الأمن الغذائي والتغذوي والحد من الفقر. وأكدت إدارة الصندوق للأعضاء التزامها بمعالجة تلك المواضيع المهمة خلال فترة التجديد التاسع للموارد، وأشارت إلى العديد من المبادرات الجارية أو المزمع اتخاذها على كل جبهة من تلك الجبهات بمشاركة قوية من المجلس التنفيذي للصندوق ولجانه الفرعية. وأشارت الإدارة على سبيل المثال إلى سياسة الحضور القطري واستراتيجيته التي عرضت على المجلس التنفيذي في مايو/أيار 2011؛ والوثائق المتعلقة بالإدارة من أجل تحقيق الكفاءة والإدارة من أجل تحقيق النتائج التي ستعرض على الدورة الثالثة لهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد التاسع لموارد الصندوق في أكتوبر/تشرين الأول 2011؛ والتقييم المؤسسي لكفاءة الصندوق الذي بادر به مكتب التقييم مؤخراً.

باء – برنامج القروض والمِنح في فترة التجديد التاسع للموارد

10- أحاط الأعضاء علماً بالتحليل الذي أجرته إدارة الصندوق والإيضاحات التي قدمتها بشأن الاحتياجات التقديرية من الموارد المطلوبة لتنمية زراعة الحيازات الصغيرة بفعالية، ومجموعة تصورات برنامج القروض والمِنح التي يمكن للصندوق تقديمها خلال الفترة من عام 2013 حتى عام 2015، وما يقابل ذلك من مستويات التمويل المشترك ونطاق الوصول إلى المستفيدين.

جيم – متطلبات وطرائق التمويل في فترة التجديد التاسع للموارد

11- أعرب الأعضاء عن تأييدهم بالإجماع لمهمة الصندوق وأكدوا ثقتهم في الإصلاحات التي نفذها لتعزيز أدائه التشغيلي وأثره الإنمائي. وأبدى الأعضاء رغبتهم القوية في أن يكلل التجديد التاسع للموارد بالنجاح، وهو ما من شأنه أن يعزز قدرة الصندوق على الاستجابة للطلب الكبير على الاستثمار في الزراعة والتنمية الريفية. وأحاط الأعضاء علما في الوقت نفسه بالتحديات أمام تحقيق ذلك، وهي تحديات يفرضها أساساً انخفاض مستوى الموارد الداخلية المتاحة في فترة التجديد التاسع والظروف المالية الصعبة في العديد من البلدان.

12- وكان هناك توافق عام في الآراء بأن إدارة الصندوق ينبغي أن تعمل بنشاط على تحصيل المساهمات المتأخرة المتعلقة بتعهدات الدول الأعضاء لفترات التجديد السابقة والتماس تعهدات للتجديد الثامن. وكان هناك أيضاً اتفاق واسع على أن تسعى الإدارة إلى بحث أفضل سبل توسيع قاعدة مواردها من خلال مواصلة تشجيع الدول الأعضاء الحالية والجديدة والمتوقعة على المساهمة في موارد الصندوق. وتباينت آراء الأعضاء حول مقترحات إدارة الصندوق بشأن مواءمة شروط وأحكام الإقراض المعمول بها في

الصندوق مع شروط وأحكام الإقراض في المؤسسة الدولية للتنمية وإلغاء فئة الشروط الإقراضية المتوسطة.

13- وتقدَّم الأعضاء بعدد من الطلبات المحدَّدة لإدارة الصندوق للحصول على معلومات إضافية، بما في ذلك وضع تصورات تأخذ المستوى المستهدف لمساهمات المانحين في التجديد الثامن لموارد الصندوق كنقطة مرجعية؛ وإجراء استعراض من المراجع الخارجي لسلطة الالتزام بالموارد مقدماً والوثائق المالية المقدمة من إدارة الصندوق إلى المجلس التنفيذي في مايو/أيار 2011 والدورة الثانية لهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد التاسع للموارد في يونيو/حزيران 2011؛ وتحليل آثار التصورات المقترحة بشأن التجديد التاسع للموارد في الأجل الأبعد على تمويل الصندوق في فترات تجديد الموارد اللاحقة؛ وتقدير الموارد المطلوبة في المستقبل لتعويض المتأخرات من مدفوعات سداد أصول القروض وفوائدها نتيجة لتنفيذ إطار القدرة على تحمل الديون؛ والبيانات التاريخية عن التعهدات والمساهمات الأوَّلية من الأعضاء وتعهداتهم ومساهماتهم في الصندوق. ووافقت إدارة الصندوق على تلبية تلك الطلبات وغيرها من الطلبات التي تقدَّم بها الأعضاء، وعلى تقديم مجموعة واقعية من تصورات برنامج القروض والمِنح من خلال وثيقة تعرض قبل موعد انعقاد الدورة الثالثة لهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد التاسع في أكتوبر/تشرين الأول 2011. وعلاوة على ذلك أكدت إدارة الصندوق للأعضاء أنها ستسعى بقوة إلى ضمان نجاح التجديد التاسع واستطلاع أكبر عدد ممكن من البدائل، بما فيها الاستناد إلى الدروس المستفادة من الآليات التي جرى إدخالها مؤخراً من قبيل حساب أمانة المرفق الإسباني للتمويل المشترك لأغراض الأمن الغذائي.

دال – مشروع قرار بشأن التجديد التاسع لموارد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

14- رحَّب الأعضاء بمبادرة إدارة الصندوق لترشيد صيغة وهيكل قرار التجديد التاسع لموارد الصندوق وأحاطوا علماً بالإيضاحات المقدَّمة من إدارة الصندوق رداً على تساؤلاتهم. ووافق الأعضاء على إحالة القرار إلى النظراء القانونين في عواصم بلدانهم لاستعراضها والتعليق عليها من خلال المنصة التفاعلية للأعضاء قبل انعقاد الدورة الثالثة لهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد التاسع لموارد الصندوق في أكتوبر/تشرين الأول 2011.

هاء– خاتمة

15- وجه رئيس الصندوق شكره إلى المندوبين على دعمهم القوي وتعليقاتهم المفصلة وتوجيهاتهم المفيدة، وتعهد بأن يلتزم هو وإدارة الصندوق ببذل جهود مكثفة لضمان نجاح المشاورات. وبعد الاطلاع على مسودة الموجز، حدد رئيس هيئة المشاورات أهم إجراءات متابعة التحضير للدورة الثالثة لهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد التاسع في أكتوبر/تشرين الأول 2011 وهي (1) إعداد وثائق الدورة الثالثة؛ (2) إعداد وثيقة التمويل التي ستعرض فيما بين الدورات؛ (3) تعليقات المندوبين على مشروع قرار تجديد الموارد؛ (4) إجراء زيارات تحضيرية من إدارة الصندوق ورئيس هيئة المشاورات إلى عواصم البلدان والاتصال بها. وأخيراً، وجه رئيس هيئة المشاورات شكره إلى المشاركين على مشاركتهم البناءة وأعرب عن تقديره للاستعدادات المتميزة التي اتخذتها إدارة الصندوق وموظفوه تحضيراً للدورة الثانية لهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد التاسع لموارد الصندوق.

بيانات القوائم

بيان القائمة ألف: متطلبات وطرائق التمويل في فترة التجديد التاسع لموارد الصندوق (REPL.IX/2/R.5)

بالنيابة عن القائمة ألف أعرض عليكم بعض النقاط الأساسية بخصوص هذه الوثيقة.

نحن نعترف بأن التجديد التاسع لموارد الصندوق يأتي في وقت تحتل فيه قضايا الأمن الغذائي والتنمية الريفية صدارة جدول الأعمال العالمي. ونحن جميعاً ملتزمون بمهمة الصندوق ونؤيده بقوة في تغييراته وإصلاحاته الجارية لمواصلة تحقيق نتائج وأثر أفضل بفعالية وكفاءة أكبر. ونود أن نشهد تجديداً ناجحاً للموارد يسمح للصندوق بتحقيق ذلك، وتوسيع نجاحاته بصرف النظر عما سيسفر عنه تجديد الموارد من نتائج في نهاية المطاف، وتعزيز الشراكات وتوفير آلية للاستثمار من خلال وسائل تشمل التمويل المشترك.

ونرحب بالتحديث المقدَّم عن الحالة المالية للصندوق والنماذج المعروضة. وتركز تعليقاتنا على خمس مسائل:

(1) القائمة ألف مفتوحة أمام جهود الصندوق لمتابعة التدابير المقترحة في الأجل القصير لتعزيز الموارد الداخلية، بما في ذلك السداد المبكر للقروض ومواءمة شروط الإقراض في الصندوق مع شروط الإقراض في البنك الدولي.

(2) نرحب بتلقي معلومات إضافية عن آثار النهج المستدام من حيث التدفقات النقدية بالنسبة للصندوق، بما في ذلك كيفية تزويد المنظمة بالموظفين اللازمين لتحقيق ما يصبو إليه الصندوق.

(3) ندرك أن الصندوق يعكف حالياً على معالجة مسألة سلطة الالتزام بالموارد مقدماً. ونطلب من الإدارة تأكيد مواصلة تعزيز الإدارة المالية وزيادة دقة النُظم المستخدمة. ونرحب أيضاً بالمعلومات المتعلقة بالصورة على الأجل الأطول والمستوى المتوقع للموارد الداخلية في فترة التجديد العاشر للموارد وما بعدها، فضلاً عن تداعيات استخدام سلطة الالتزام بالموارد مقدماً والاحتياجات المطلوبة في المستقبل لتعويض المِنح.

وسيكون من المفيد أيضاً أن يستعرض المراجع الخارجي وثائق سلطة الالتزام بالموارد مقدماً المعروضة على المجلس التنفيذي وهيئة المشاورات الخاصة بتجديد الموارد، مع مراعاة الاتجاهات الأخيرة في السيولة وتقديم تقرير بشأن ذلك. وسوف يساعد ذلك على استعادة الثقة والتحرك قدماً.

(4) نحيط علماً بتصورات الصندوق ونظرته إلى ما يمكنه تحقيقه. ونعتقد أيضاً أن الصندوق قد أحرز تقدماً هائلاً في الكثير من المجالات ولا بد من توطيد ذلك التقدم. وما زال هناك الكثير مما ينبغي القيام به في مجالات أخرى للتغلب على تحديات الاستدامة في النتائج والأثر.

ونذكر بأن التجديد الثامن كان استثنائياً حيث يمثل زيادة بنسبة 67 في المائة في مساهمات الدول الأعضاء. وكما لوحظ فلن يتسنى تكرار تلك العملية. وتتصور القائمة ألف أنه من غير الواقعي النظر في زيادة بنسبة 114 في المائة أو 77 في المائة. والواقع أن الحفاظ على مستوى مساهمات التجديد الثامن من القائمة ألف، وهي مساهمات تعتبر فريدة في ذلك الوقت، يُعد نجاحاً بالنظر إلى القيود المالية الراهنة. وفي ضوء ذلك فإننا نقترح وضع التصورات المرجوة استناداً إلى مساهمات المانحين وليس على أساس مستوى برنامج القروض والمِنح.

ويراعى في ذلك أن الزيادة في مستوى مساهمات المانحين حتى لو كانت كبيرة لن تفضي إلى زيادة بنفس القدر في برنامج القروض والمِنح نظراً لمختلف القضايا التي تم تسليط الضوء عليها.

ونحن نقدِّر أهمية وضع معايير تحدد إطار التصورات المالية بينما نمضي قُدماً. ولكي نصل إلى حدود مناسبة فإننا نقترح استبعاد المستويات الأعلى وعرض تصورات بديلة بمستويات أقل للنظر فيها على ضوء المستوى الاستثنائي للتجديد الثامن للموارد.

وتود القائمة ألف أن تعمل في تعاون وثيق مع كل الأعضاء الآخرين على امتداد الأشهر المقبلة لاستطلاع كل الخيارات من أجل النجاح معاً في تحقيق تجديد قوي للموارد من خلال جهودنا المشتركة.

(5) تؤيد القائمة ألف الصندوق في تشجيع التماس مساهمات من الدول الأعضاء الحالية والجديدة والمتوقعة والاستفادة من الدروس المستخلصة من الآليات الأخرى التي جرى العمل بها مؤخراً، من قبيل حساب أمانة المرفق الإسباني.

ونتطلع إلى مواصلة العمل البناء مع كل الأعضاء ومع الإدارة من أجل إنجاح التجديد التاسع الذي يوطد رؤية الصندوق وإصلاحاته ويستفيد منها، وإتاحة فرص لفقراء الريف الذين يمثلهم الصندوق، وتحسين أمنهم الغذائي وتغذيتهم، والمساهمة في توليد الثروة في المناطق الريفية وبناء قدرتها على الصمود في وجه الآثار المتزايدة لتغيُّر المناخ.

شكراً لكم

مداخلة أعضاء القائمة باء في مشاورات التجديد التاسع لموارد الصندوق

ألقاها منسق القائمة، الدكتور Yaya O. Olaniran (نيجيريا)

1- اقتراحات وتوقعات القوائم الأخرى تشجع القائمة باء كثيراً، ولكننا نعتقد أن الإجراءات المتخذة من جانب واحد ليست مفيدة لمستقبل الصندوق. وما نحتاجه هو إجراءات متضافرة يتفق عليها جميع الأعضاء وجميع أصحاب المصلحة.

2- وسوف تؤيد القائمة باء الحد العام المقبول لتصور الأموال لدى كل أعضاء الصندوق باعتبار أن ذلك هو السبيل لضمان استدامة العمل المتميِّز الذي يؤديه الصندوق في معالجة مسائل الأمن الغذائي والحد من الفقر، على الرغم من أن البت في المساهمات النهائية مرهون بعواصم بلداننا.

3- على أن القائمة باء تدرك التحديات الراهنة أمام كل الدول الأعضاء بغض النظر عن القائمة أو المجموعة. ولذلك نحث الصندوق على ما يلي:

(أ) توسيع العضوية والمساهمات على الأجل المتوسط لتشمل دولاً أخرى ومؤسسات تتجاوز حدود الولاية الوطنية، ومنظمات غير حكومية، وكيانات أخرى.

(ب) متابعة مدفوعات سداد القروض المستحقة من أجل تعبئة موارد كافية.

(ج) توسيع خيارات ترتيبات التمويل المشترك.

(د) تلافي التشدد عموما في شروط الإقراض لأن ذلك قد يؤدي إلى عكس ما يسعى الصندوق إلى تحقيقه، وهو الحد من الفقر.

(هـ) السعي إلى اتخاذ أي مبادرات إيجابية أخرى لتعزيز تعبئة الموارد.

4- وتوافق القائمة باء على أنه لا بد من مواصلة مناقشة الشروط المتشددة وغيرها من المسائل المالية بين الأعضاء، ونحن نرحب بالوثائق المقترحة من المملكة المتحدة بين الدورات بما يخدم المصالح الأهم للأعضاء.

5- وتثق القائمة باء في أننا جميعاً سنعمل دون كلل لتحقيق رؤية الصندوق، وسوف تتصل القائمة باء بعواصم بلدانها وستدعم أي تصور مقبول يتماشى مع الاتفاق العام في آراء جميع الأعضاء ويكون موضوعياً ويمكن تبريره.

مداخلة القائمة جيم بشأن متطلبات وطرائق التقييم في فترة التجديد التاسع لموارد الصندوق

1- نرحب بالنيابة عن أعضاء القائمة جيم بالوثيقة (متطلبات وطرائق التمويل في فترة التجديد التاسع لموارد الصندوق) ونود أن نطرح بعض التعليقات عليها.

2- نرى أن تخفيض مستوى التمويل المقدَّم من الصندوق إلى الدول الأعضاء النامية هو ما يتعيَّن علينا أن نتعامل مع عواقبه: زيادة وتيرة التدفقات النقدية وتقلص الموارد الداخلية المتاحة للإجراءات المستقبلية. ويجب علينا في التجديد التاسع للموارد أن نوجه إدارة الصندوق نحو حل متوازن لمعضلة شديدة التعقيد، ألاّ وهي الإبقاء على مستوى برنامج قروض ومِنح فترة التجديد الثامن خلال فترة التجديد التاسع، وهذا هو المستوى الأدنى الذي نتوقعه بدون الإضرار بالسلامة المالية للصندوق.

3- وفيما يتعلق بسلطة الالتزام بالموارد مقدماً، أبدينا أيضاً قلقنا بشأنها خلال الدورة الأخيرة للمجلس التنفيذي، ذلك أن استخدامها يسفر عن زيادة افتراضية مؤقتة في الموارد، وإن كان من المؤكد أنها لا تساهم في إطار مالي راسخ على الأجل الطويل. ونحن ندرك من واقع تجربتنا في فترة التجديد الثامن لموارد الصندوق أن زيادة الحد الأعلى لسقف سلطة الالتزام بالموارد مقدماً على الأجل الطويل يفتقر إلى الكثير من الحصافة.

4- ولذلك فإن أعضاء القائمة جيم يوجهون شكرهم للصندوق على هذا العمل الذي ينم عن عمق التفكير، ونشكره أيضاً على شفافيته في توقعاته المالية من أجل ضمان الحد الأدنى لمتطلبات السيولة خلال السنوات الأربعين المقبلة. على أنه فيما يتعلق بالمواءمة المقترحة مع المؤسسة المالية للتنمية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير وكذلك فيما يتعلق بزيادة الحد الأعلى لسقف سلطة الالتزام بالموارد مقدماً فإننا نعتقد بأنه يمكن البحث عن بدائل لا تشكل عبئاً مفرطاً على البلدان الأعضاء. ولذلك نشجع الإدارة على البحث عن تلك التصورات البديلة قبل أن يتخذ الأعضاء قراراتهم بشأن طرائق التمويل الجديدة ومتطلباته خلال فترة التجديد التاسع للموارد.

5- وأخيراً نود أن نعرب عن تأييدنا لمبادرات من قبيل تكوين شراكات مساهمة مع المؤسسات غير الحكومية والصناديق الإنمائية الأخرى ومتابعة تلك المصادر الجديدة بطريقة منظمة تتفق مع قرار مجلس المحافظين 122/د-24 في دورته الرابعة والعشرين بشأن زيادة التمويل المتاح من موارد من غير الجهات المانحة وبأن تُرفع إلى المجلس التنفيذي أي مقترحات قد تسفر عنها تلك المبادرات للموافقة عليها.